أشرف بدر *

حكومة الضم الإسرائيلية:
تغيير في الشكل لا في الجوهر

الخلاصة

تسعى هذه المقالة إلى التعرف على تركيبة الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥، وتحليل أهم بنود اتفاق الائتلاف الحكومي، والخطوط العريضة لسياسات الحكومة المكونة من تكتلي الليكود (برئاسة بنيامين نتنياهو)، وأزرق أبيض (برئاسة بيني غانتس). ستحاول المقالة الإجابة على عدة أسئلة في مقدمتها: ما هي الخطوط العريضة لهذه الاتفاقيات، ولهذه الحكومة؟ وما هي أهم دلالاتها، وما هي انعكاساتها المستقبلية المتوقعة؟. ستنتهج المقالة مقاربة تحليلية لوثائق ومواد أولية تم نشرها على موقع الكنيست الإسرائيلي، وتحوي بنود الاتفاق بين الطرفين، بالإضافة إلى الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الـ ٣٥، وكذلك الاتفاقيات الائتلافية مع بقية الأحزاب المشكلة لحكومة (نتنياهو/ غانتس)، وهي: شاس، يهودات هتوراة، البيت اليهودي، غيشر، العمل، ديرخ ارتس. تخلص المقالة إلى أن الاتفاق الائتلافي للحكومة الحالية يدفن صيغة حل الدولتين، وبأنّ التغيير الحاصل بتشكيل حكومة (نتنياهو/غانتس) هو تغيير في شكل الحكومة، التي لا تختلف في جوهرها عن الحكومات اليمينية التي قادها نتنياهو سابقاً.

مدخل

وقّع حزبا الليكود (التجمع) برئاسة بنيامين نتنياهو، وكحول لافان (أزرق- أبيض) برئاسة بيني غانتس بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٠؛ على اتفاق لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥، تحت مسمى

* طالب دكتوراه في العلوم الاجتماعية بجامعة بيرزيت.

تتم الإشارة في مقدمة الاتفاق الائتلافي إلى الاهتمام بوضع خطة اقتصادية للتغلب على آثار كورونا، والاهتمام بالفئات الضعيفة في المجتمع. بعد استعراضنا لبنود الاتفاق لا نجد أي تفصيل لهذه الخطة، وحتى بعد الإعلان عن الخطوط العريضة لسياسات الحكومة، لم يتم التطرق للتفاصيل، وإنما تم استخدام عبارات عامة تدور حول التصدي لآثار كورونا.

«حكومة الطوارئ والوحدة الوطنية»، تبع ذلك الإعلان عن الخطوط الأساسية لحكومة نتنياهو/ غانتس، والاتفاقيات مع الأحزاب التي انضمت للائتلاف الحكومي، ما يثير عدة أسئلة في مقدمتها: ما هي الخطوط العريضة لهذه الاتفاقيات، ولهذه الحكومة؟ وما هي أهم دلالاتها، وما هي انعكاساتها المستقبلية المتوقعة؟

ستحاول هذه المقالة الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تحليل مادة أولية تحوي بنود الاتفاق الائتلافي بين الليكود وأزرق أبيض.[1]

بالإضافة إلى تحليل بنود الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الـ ٣٥،[2] وكذلك الاتفاقيات المبرمة مع الأحزاب المشكِّلة للحكومة، والمنشورة على موقع الكنيست الإسرائيلي.

تمأسس الاتفاق بين الطرفين على فكرة ائتلاف بين تكتلين حزبيين. بحيث تتشكل الحكومة من تكتليّ الليكود وأزرق – أبيض، فيتم تقاسم المناصب المهمة في الحكومة والكنيست والمؤسسات المختلفة مناصفة. على أن تأخذ كل كتلة برلمانية تنضم للائتلاف حصتها من المناصب بحسب التكتل الذي تنضم إليه، فقد انضم حزب العمل لتكتل أزرق – أبيض، مقابل حقيبتين وزاريتين، فيما انضم ديرخ أرتس لتكتل أزرق أبيض مقابل حقيبة وزارية. في المقابل انضمت أحزاب اليمين شاس ويهودات هتوراة والبيت اليهودي وغيشر لتكتل الليكود، مقابل حصة متفق عليها من الحقائب الوزارية.

بني الائتلاف الحكومي الـ ٣٥ على فكرة حكومة تناوبية طوال الفترة الممتدة على ثلاث سنوات، ويمكن أن تمدد لسنة رابعة، على أن تكون الحكومة في الأشهر الستة الأولى حكومة طوارئ، ومن بعدها تتحول إلى مسمى حكومة وحدة وطنية. يتناصف فيها الطرفان الحقائب الوزارية الـ ٣٢، ويتم فيها التناوب على موقع رئيس الوزراء بين حزبي الليكود وأزرق – أبيض، بحيث يتولى رئيس الليكود (نتنياهو) موقع رئيس الوزراء في الفترة الأولى الممتدة لسنة ونصف (١٨ شهر)، والتي يشغل فيها رئيس أزرق – أبيض (غانتس) موقع نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وبعد انتهاء الفترة الأولى يتبادل الاثنان مواقعهما؛ بحيث يصبح غانتس رئيس الوزراء للمدة المفترض تبقيها من عمر الحكومة وهي سنة ونصف، ويتولى نتنياهو موقع نائب رئيس الحكومة، ووزير الخارجية.

يقع الاتفاق الائتلافي في ٢٥ صفحة، ويحوي مقدمة و٤١ بندا بالإضافة إلى ملحقين. تتناول المقدمة ظروف تشكيل الحكومة، التي جاءت للاستجابة لتحديين؛ أولهما: حالة الطوارئ المتمثلة في انتشار فيروس كورونا، والتعامل مع آثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وثانيهما: معالجة الشرخ الموجود في المجتمع الإسرائيلي والمحافظة على الدولة. يدرك كلا الطرفين بأن الجولات الانتخابية الثلاث التي تم إجراؤها على مدى أكثر من عام ونصف، عمقت من الشروخات المجتمعية وخلقت حالة من الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي، فكانت الكورونا بمثابة سلم لنزول كليهما عن شجرة التمنع عن الدخول في حكومة ائتلافية، التي لم يكتب لفكرتها النجاح في الجولات السابقة، فكل طرف كان يراهن على انتخابات إضافية مبكرة، على أمل أن تفرز خارطة حزبية مختلفة، لكن على أرض الواقع لم تتغير هذه الخارطة بشكل جوهري على مدى الدورات الانتخابية، ولم يستطع أي تكتل حسم النتيجة لصالحه، ما أوصل الطرفين إلى قناعة بوجوب الخروج من هذا الطريق المسدود، والاتفاق على حكومة ائتلافية.

يتم الإشارة في المقدمة إلى الاهتمام بوضع خطة اقتصادية للتغلب على آثار كورونا، والاهتمام بالفئات الضعيفة في المجتمع. بعد استعراضنا لبنود الاتفاق لا نجد أي تفصيل

لهذه الخطة، وحتى بعد الإعلان عن الخطوط العريضة لسياسات الحكومة، لم يتم التطرق للتفاصيل، وإنما تم استخدام عبارات عامة تدور حول التصدي لآثار كورونا. اللافت للانتباه التنويه في مقدمة الاتفاق على أن لا تسن حكومة الطوارئ أي قوانين في فترة الطوارئ الممتدة لستة أشهر، خارج إطار التصدي لجائحة كورونا، وقد يكون المغزى من ذلك رغبة أزرق – أبيض في قطع الطريق على نتنياهو في سن قوانين تخدمه بشكل شخصي. لكن هذا الأمر اعترضت عليه محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وطلبت تعديل ما نص عليه الاتفاق من تأجيل وضع الخطوط الأساسية للحكومة لما بعد تأديتها القسم في الكنيست، ونوهت إلى وجوب أن يشمل عمل الكنيست في فترة الطوارئ سن جميع القوانين بصرف النظر إن كانت تتعلق بالتصدي لكورونا أم لا.[٣] حصل ذلك على إثر الالتماس الذي تقدمت به بعض الأحزاب والمؤسسات، اعتراضاً على تشكيل حكومة ائتلافية ستجعل من نتنياهو رئيسا للوزراء في الوقت الذي يتعرض فيه للمحاكمة بتهم تتعلق بالفساد.[٤] أيضاً اعترضت المحكمة على ما ورد في الاتفاق (بند ٣ فرع ج)، من عدم توظيف مسؤولين كبار جدد (كمدراء الوزارات ووكلائها) حتى انتهاء فترة الطوارئ (٦ أشهر)، وأوصت المحكمة بتقصير المدة إلى ١٠٠ يوم. وبالفعل تعهد الائتلاف الحاكم في رسالة رسمية موجه للمحكمة بالأخذ بهذه الملاحظات، (وضع الخطوط الأساسية للحكومة قبل أدائها القسم، عدم الاقتصار على سن قوانين خاصة بكورونا، وتقصير مدة عدم إحداث تعيينات جديدة إلى ١٠٠ يوم)؛ وذلك في معرض رده على الالتماس المقدم ضده.[٥]

يمكننا القول، ومن خلال تحليل بنود الاتفاق بين الطرفين، إنه يتوزع على خمسة محاور (سيتم التطرق لها لاحقاً). أولها: يتعلق بتوزيع المناصب بين الطرفين، بحيث يتم تقاسمها بشكل متساو. أمّا المحور الثاني فيتعلق بصياغة اتفاقيات مستقبلية سيتم العمل على إنجازها على قاعدة التوافق، وتتعلق بمسؤولي المؤسسات الوطنية غير المنبثقة عن الحكومة. يدور المحور الثالث حول العمل المشترك على سن قوانين جديدة وتعديل بعض القوانين القائمة. في المحور الرابع نجد إشارة إلى برنامج الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ ضم بعض مناطق الضفة الغربية. آخر المحاور يمكننا تصنيفه تحت مظلة آليات عمل الحكومة، والحالات التي قد تؤدي لسقوط الحكومة.

فيما يتعلق بالملاحق: نجد الملحق الأول الذي ينص على آلية عمل الحكومة الائتلافية، ويتعرض لتعريف الائتلاف الحكومي المزمع عقده، ومهام رئيس الائتلاف، والالتزامات المترتبة على أعضاء الكنيست الذين تشارك أحزابهم في الائتلاف الحكومي، وآلية اقتراح القوانين وسنها (التي تكون بالتوافق)، وتوزيع المناصب في الائتلاف الحكومي. أمّا الملحق الثاني فهو عبارة عن مقترح قانون سيقدم للكنيست يختص بتعديل قانون تشكيل الحكومة بحيث تتم مواءمته مع فكرة الحكومة التناوبية، يتضمن مقترح القانون الذي سيصوت الطرفان على تمريره في الكنيست على عدة بنود، بعضها عبارة عن تعديلات على بنود أصلاً موجودة لكنها تتعارض مع فكرة حكومة التناوب، فيما يتم إضافة بنود أخرى جديدة لخدمة الهدف نفسه. كما يتضمن التعديل الحالات التي قد تقود إلى إجراء انتخابات كنيست مبكرة.

فيما يتعلق ببنود وثيقة الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الـ ٣٥، فهي تقع في صفحتين ومكونة من ١٤ بنداً. تتوزع على محورين؛ أولهما: كيفية التعامل مع فيروس كورونا، وضم خمسة بنود فضفاضة لا تحوي رؤية تفصيلية. وهي أشبه ببرنامج انتخابي أكثر من شبهها ببرنامج حكومة، فالمحور يحوي وعودا بتشكيل لجان لوضع خطط توفر شبكة أمان اجتماعي للمتضررين من كورونا، ومحاولة التعامل مع الآثار الاقتصادية السلبية لكورونا على القطاع الخاص، من خلال تشجيع الاستثمار وتعزيز المنافسة، وإزالة الحواجز البيروقراطية من أمامها. أمّا المحور الثاني فيحوي ٩ بنود، وتدور حول حق «الشعب اليهودي» في دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل، «الوطن القومي والتاريخي للشعب اليهودي». والحفاظ على «الطابع اليهودي للدولة». والعمل بجد من أجل زيادة هجرة اليهود من جميع دول العالم إلى إسرائيل. وتعزيز الاستيطان في «جميع أنحاء البلاد»، بالترافق مع العمل على تطوير النقب والجليل.

أولاً: توزيع المناصب

أ) الوزارء ونوابهم

نص البند ١٢ على أن الحكومة تتكون من ٣٢ وزيرا يتم تقاسمهم مناصفة بين التكتلين، على أن تتم إضافة ٤ (بالمناصفة) بعد انتهاء فترة الطوارئ. وأشار البند ١٣ فرع أ) إلى أن لكل تكتل الحق في تعيين ٨ نواب للوزراء، ويمكن (بحسب البند ب) تعيين ٢ من كل تكتل في وزارة لا تتبع للتكتل نفسه بعد التوافق مع الوزير المعني. لكن هذا الترتيب تغير عند تم عرض الحكومة على الكنيست لنيل الثقة وأداء القسم، لتصبح الحكومة مكونة من ١٨ وزيرا من تكتل الليكود بالإضافة إلى نتنياهو، و١٤ وزيرا من تكتل أزرق أبيض بالإضافة إلى غانتس، وليصل عدد أعضائها إلى ٣٤ وزيرا. فيما يلي توزيع الوزارات بين التكتلين:[٦]

تكتل الليكود	الوزير/ حزبه	تكتل أزرق- أبيض	الوزير/ حزبه
المالية	يسرائيل كاتس/ الليكود	نائب رئيس الوزراء في الفترة الأولى ورئيس الوزراء في الفترة الثانية	بيني غانتس/ أزرق أبيض
الخارجية «في الفترة الثانية»	نتنياهو/ الليكود	الخارجية في الفترة الأولى	غابي أشكنازي/ أزرق أبيض
الأمن الداخلي	أمير أوحانا/ الليكود	الدفاع	غانتس في الفترة الأولى أشكنازي في الفترة الثانية
التعليم	يوآف غالنت/ الليكود	العدل (القضاء)	آفي نيسنكرون/ أزرق أبيض
الداخلية	آرييه درعي/ شاس	الاقتصاد	عمير بيرتس/ العمل
المواصلات	ميري ريغف/ الليكود	الزراعة	ألون شوستر/ أزرق أبيض
الاعمار والاسكان	يعكوف ليتسمان/ يهودات هتوراة	العمل والرفاه	ايتسيك شمولي/ العمل
الصحة	يولي ادلشتين/ الليكود	الإعلام	يوعز هندل/ ديرخ آرتس
الخدمات الدينية	يعكوف ابيتان/ شاس	الهجرة والاستيعاب	بنينه تمنو شطه/ أزرق أبيض
الطاقة	يوفال شتانيتس/ الليكود	التربية والرياضة	حيلي تروفر/ أزرق أبيض
حماية البيئة	جيله جملايل/ الليكود	وزير في وزارة الدفاع	ميكال بيتون/ أزرق أبيض
شؤون المخابرات	ايلي كوهن/ الليكود	الشتات	عومر ينكلبيتس/ أزرق أبيض
التعاون الإقليمي	جلعاد أردان/ الليكود	العلوم والتكنولوجيا	يزهر شاي/ أزرق أبيض
الاستيطان	تسفي حوطوبلي/ الليكود	الشؤون الاستراتيجية	أوريت فركش، هكوهن/ أزرق أبيض
القدس والتراث	رافي بيرتس/ البيت اليهودي	المساواة الاجتماعية	ميراف كوهن/ أزرق أبيض
شؤون الكنيست	دودي امسلم/ الليكود	السياحة	آسف زمير/ أزرق أبيض
وزارة تمكين وتعزيز المجتمع	أورلي ليفي، أباكسيس/ غيشر		
التعليم العالي والمياه	زئيف ألكين/ الليكود		
وزير في مكتب رئيس الوزراء	تساحي هنغبي/ الليكود		

- وزارة الطاقة أو البيئة في الفترة الثانية ستكون بالتوافق بين الطرفين. فيما يتولى الليكود المسؤولية عن الخدمة الوطنية، الاستيطان، مركز الإعلام، بينما يتولى أزرق – أبيض شؤون الناجين من المحرقة، والبدو، وذلك بحسب البند ٢٧.
- حصل حزب شاس على ثلاثة نواب وزراء: المالية والداخلية والرفاه/ الخدمات الاجتماعية.[٧]
- حصل يهودات هتوراة على نائبي وزير، في وزارة النقل (تولي المسؤولية عن الوسط الحريدي في هذه الوزارة)، ووزارة التربية والتعليم.[٨]

يلاحظ بأنه تمت الإشارة في البند ٢١ إلى أنّ وزير العدل (أزرق – أبيض) سيترأس اللجنة الوزارية لسن القوانين، وسيكون نائبه من الليكود، بحيث يتم تقاسم عدد المنتسبين للجنة. سيتم سن القوانين بالتوافق، ولا يتم المصادقة من قبل الائتلاف الحكومي على أي قانون في الكنيست ما لم يتم التوافق عليه في اللجنة. فعلياً يؤشر هذا البند على تحكم أزرق- أبيض بهذه اللجنة، رغم تساوي عدد الأعضاء من التكتلين، إلا أنه وكما هو متعارف عليه، عند تساوي الأصوات، رئيس اللجنة هو المرجح. يبدو أنّ غانتس يريد ضمان سن قوانين لا تتعارض مع مصالحه أو تطلعاته المستقبلية، وفي الوقت نفسه ألا يقع فريسة لمزاج نتنياهو الذي قد يعمل على سن قوانين تخدمه وتخدم حزبه. والأهم من هذا أن وزير العدل سيقع على عاتقه تعيين المدعي العام الجديد والذي سيتولى بدوره متابعة القضايا المرفوعة ضد نتنياهو.

يلاحظ بأنه تمت الإشارة في البند ٢١ إلى أنّ وزير العدل (أزرق - أبيض) سيترأس اللجنة الوزارية لسن القوانين، وسيكون نائبه من الليكود، بحيث يتم تقاسم عدد المنتسبين للجنة. سيتم سن القوانين بالتوافق، ولا يتم المصادقة من قبل الائتلاف الحكومي على أي قانون في الكنيست ما لم يتم التوافق عليه في اللجنة.

ب) الكنيست ورؤساء اللجان

يوجد في الكنيست أربعة أنواع من اللجان:» **لجان الكنيست الدائمة** التي يبلغ عددها اليوم ١٢، وتضم اللجان التالية: لجنة الكنيست، لجنة المالية، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة الخارجية والأمن، لجنة الداخلية وشؤون البيئة، لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة الهجرة والاستيعاب، لجنة المعارف والثقافة، لجنة العمل والرفاه، لجنة شؤون مراقبة الدولة، لجنة تعزيز مكانة المرأة، لجنة شؤون الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي. **اللجان لموضوع معين** كاللجان الدائمة إلا أن فترة ولايتها محددة . **اللجان الخاصة**: وهي لجنة آداب المهنة («إتيكا») ولجنة التفاسير، ولهما وضع دائم يختلف عن وضع اللجان الدائمة. **ولجان التحقيق** البرلمانية التي تفوض الصلاحية إليها على أساس قرار الكنيست بكامل هيئتها».[٩]

تم الاتفاق بين طرفين الائتلاف الحكومي على تولي الليكود رئاسة الكنيست (البند ١٦)، بحيث يستقيل غانتس من الرئاسة ويتولى بدلاً منه مرشح الليكود (ياريف ليفين) الرئاسة طوال فترة الدورة الحالية للكنيست. كما تم الاتفاق بين الليكود وشاس على تولي شاس موقع نائب رئيس الكنيست (بحسب البند ١٦)، وكذلك تولي حزب يهودات هتوراة موقع النائب الثاني لرئيس الكنيست لمدة ٢٨ شهر. أمّا بالنسبة لترؤس لجان الكنيست فسيكون التوزيع كالتالي:

الليكود	رئاسة اللجنة	أزرق – أبيض	رئاسة اللجنة
المالية	يهودات هتوراة	الخارجية والأمن	يوعز هندل/ ديرخ آرتس[١٠]
سن القوانين والقضاء	يهودات هتوراة	الداخلية وحماية البيئة	أزرق أبيض
لجنة شؤون الكورونا	الليكود	التعليم	أزرق أبيض
العمل والرفاه	الليكود	الكنيست	أزرق أبيض
الهجرة والاستيعاب	شاس[١١]	العلم والتكنولوجيا	أزرق أبيض
الاقتصاد	شاس	المرأة	أزرق أبيض
المخدرات	الليكود	الطفل	أزرق أبيض

يستنتج من هذا التوزيع بأنّ هنالك محاولة من طرفي الائتلاف الحكومي للموازنة مع توزيع الوزارات، بمعنى أنّ يتولي تكتل الليكود رئاسة اللجان البرلمانية المرتبطة بعمل بعض الوزارات التي يتولاها تكتل أزرق – أبيض، كما هو ظاهر في لجان (سن القوانين والقضاء، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، الاقتصاد). والعكس صحيح فيما يتعلق بأزرق

يستنتج من هذا التوزيع بأنّ هنالك محاولة من طرفي الائتلاف الحكومي للموازنة مع توزيع الوزارات، بمعنى أنّ يتولي تكتل الليكود رئاسة اللجان البرلمانية المرتبطة بعمل بعض الوزارات التي يتولاها تكتل أزرق - أبيض، كما هو ظاهر في لجان (سن القوانين والقضاء، العمل والرفاه، الهجرة والاستيعاب، الاقتصاد). والعكس صحيح فيما يتعلق بأزرق – أبيض.

– أبيض من خلال توليه (الخارجية والأمن، الداخلية وحماية البيئة، التعليم، الكنيست).

ج) السفراء

تم الاتفاق على أنّ يكون تعيين سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية بيد رئيس الوزراء في مدته، بمعنى أنه يمكن لغانتس عند توليه رئاسة الحكومة تغيير السفير(بند ١٨). بينما يتولى رئيس الوزراء في الفترة الأولى (نتنياهو) تعيين سفراء إسرائيل في: الأمم المتحدة، لندن، باريس، كانبره، وبحسب الاتفاق لا يتم استبدالهم في الفترة الثانية عند تولي غانتس رئاسة الحكومة (بند ١٩). فيما نص الاتفاق بين أزرق أبيض وحزب العمل على أن يكون هنالك ممثل عن العمل كسفير أو قنصل في أحد الدول البارزة (بند ١٩). نلاحظ هنا حرص نتنياهو (الليكود) على التحكم بتعيين السفراء في الدول المحورية، في محاولة للتحكم بالسياسة الخارجية، والحد من تأثير أزرق أبيض في أثناء توليه حقيبة الخارجية.

ثانياً: اتفاقيات مستقبلية خاصة باللجان والمجالس المؤسسات الوطنية

بحسب البند ٢٥ فإنّ الطرفين سيعملان على صياغة اتفاق ائتلافي فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية، وتحديد المسؤولين عنها بالتوافق. والمقصود هنا بالمؤسسات الوطنية: (الهستدروت الصهيوني العالمي+ الوكالة اليهودية+ الكيرين كاييمت+ كيرين يسود)، وجميعها مؤسسات تابعة للحركة الصهيونية. هذا البند سيخدم أزرق – أبيض مستقبلاً، لأنّه سيوفر له موطئ قدم في مؤسسات مهمة ومؤثرة.

فيما يتعلق بلجنة تعيين القضاة والتي تتشكل وفقاً للقانون الأساس من تسعة أعضاء برئاسة وزير العدل، بحسب التقسيم التالي: وزير ثانٍ من اختيار الحكومة. وعضوان في الكنيست يختارهما أعضاء الكنيست عبر التصويت السري، وعضوان من نقابة المحامين يتم انتخابهما في اقتراع سري. وكذلك رئيس المحكمة العليا، وقاضيان آخران في المحكمة العليا. يتطرق البند ٢٦ إلى لجنة تعيين القضاة، بحيث يشغل ممثلو الائتلاف الحكومي المقاعد المخصصة في اللجنة للكنيست والحكومة، بحيث يكون من طرف الحكومة وزير العدل ووزير من طرف الليكود، وعضوا الكنيست أحدهما من الليكود والثاني من أزرق – أبيض. وقد أثار هذه البند سخط المعارضة، كما ورد في الالتماس الذي رفعوه للعليا لإبطال الاتفاق، مجادلين بأنه جرت العادة في تشكيل اللجنة، على أن يتوزع ممثلو الكنيست في اللجنة على ممثل للائتلاف الحاكم وممثل عن المعارضة.[١٢] لكن العليا لم تأخذ بهذا الاعتراض على اعتبار أنه لا يوجد قانون يمنع ذلك.

كل المجالس والاتحادات (والتي تعتبر غير تابعة للحكومة) ولكن الحكومة تتدخل في تعيينها، يتم تقاسمها بشكل متساوٍ بين الطرفين (البند ٣١).

ثالثا: القوانين

اتفق الطرفان على سن وتعديل عدة قوانين عدا عن قانون الحكومة، وهي: القانون النرويجي، وقانون التجنيد، وقانون الميزانية، وتطوير قانون كيمنتس.

أ) قانون التخطي النرويجي:[١٣] نص البند ١٧ على تمرير القانون النرويجي، لكن العليا أعربت في قرارها عن إشكالية سن مثل هذا القانون، بالنظر إلى كونه

تغييرا بأثر رجعي في قواعد اللعبة والحق في الاختيار والانتخاب.[١٤] حيث نص القانون المقترح على استبدال الوزير المستقيل من الكنيست من حزب أزرق – أبيض بعضو من الحزب نفسه، وهذا يعني ضمناً منع أي عضو من حزب «يوجد مستقبل» من أن يحل محل الوزير المستقيل. الإشكالية تكمن في أنّ أزرق – أبيض تشكل من ائتلاف بين ثلاثة أحزاب، مناعة اسرائيل برئاسة غانتس، مع حزبي يوجد مستقبل وتيلم، لكن غانتس انشق عنهما بعد إبرامه للاتفاق مع الليكود، وحمل اسم أزرق أبيض، بينما تسمى الحزبان باسم يوجد مستقبل– تيلم. فيما سبق نص الاتفاق الائتلافي بين الأحزاب الثلاثة على تشكيل قائمة انتخابية مكونة من الأحزاب الثلاثة. وبالتالي إذا استقال عضو من أي حزب كمناعة إسرائيل فسيحل محله في الكنيست عضو من حزبي يوجد مستقبل وتيلم.[١٥] بناءً على ملاحظة العليا أرسل الائتلاف الحكومي رده للمحكمة، والذي يوضح فيه بأنّ القانون لم تتم صياغته بعد، وأن هنالك لجنة لصياغة القانون ستأخذ ملاحظات المحكمة بالاعتبار، وبالتالي فإنّ أداء الحكومة لقسمها غير مرتبط بسن القانون.[١٦] لكن وبحسب الاتفاقيات المبرمة فيما بعد بين الليكود وكل من شاس ويهودات هتوراة (البند ٢١)، فإنّ القانون النرويجي مطروح في الأجندة التشريعية لتكتل الليكود، وسيتم العمل على «تطويره» بما يتناسب مع وضع تكتل أرزق أبيض.

ب) قانون التجنيد: نص البند ٢٤ من الاتفاق بين التكتلين على سن قانون التجنيد بحسب مقترح الجيش ووزارة الدفاع، وبحسب أهداف التجنيد، بحيث يحدد بقرار من الحكومة وليس بقانون أساس، ليتم التوافق مع القانون الذي تم اقتراحه في شهر تموز ٢٠١٨ ، والذي ينص على فرض عقوبات مخففة على المؤسسات التي يتعلم فيها رافضو الخدمة العسكرية من المتدينين، وليس على رافضي الخدمة كأشخاص، وكذلك على إعفائهم من العقوبات في السنوات الثلاث الأولى.[١٧] سيتم بحسب البند ٢٤ تأجيل المواعيد السابقة بما فيها القراءة الثالثة للقانون في الكنيست حتى يعدل، حيث يتم البحث إذا قل عدد المجندين الفعليين لسنة التجنيد ٢٠٢٢ عن نسبة ٨٥٪ ولمدة ٣ سنين متوالية، بحيث توضع خطة لسنتين، وتتم صياغة القانون بحسب اقتراح وزير الدفاع بالاتفاق مع الكتل البرلمانية في الائتلاف. يجب الإشارة هنا إلى أنه وبحسب الاتفاق بين الليكود وحزبي شاس ويهودات هتوراة (بند ١٠) وكذلك البيت اليهودي (بند ٧)،[١٨] لن يتم سن قانون للتجنيد يخالف اتفاقية «الوضع الراهن» التي تتضمن إعفاء دارسي التوراة من الخدمة العسكرية.

ج) قانون الميزانية: جرت العادة في إسرائيل على تقديم الحكومة لميزانية سنوية، لكن الاتفاق الحالي يشير في البند ٣٠ إلى السعي نحو تقديم ميزانية لسنتين، بحيث يتم خلال ٩٠ يوما من تأدية الحكومة للقسم تقديم ميزانية للسنتين (٢٠٢٠+٢٠٢١). وإذا لم يتم الاتفاق على ميزانية ٢٠٢١ يتم الرجوع للخطة الأساسية، وفي نهاية ٢٠٢٢ سيتم إقرار ميزانية ٢٠٢٣ . وفي حال لم يتم الاتفاق على الميزانية بين كتل الائتلاف الحاكم سيبت في ذلك رئيس الوزراء ونائبه. وفي حال عدم إقرار الميزانية خلال ستة أشهر تحل الحكومة وتجرى انتخابات مبكرة. لكن أحزاب شاس ويهودات هتوراة والبيت اليهودي وحتى يضمنوا نصيب المتدينين من كعكة الميزانية، وضعوا في اتفاقهما مع الليكود بنودا تنص على ضمان مخصصات طلبة المدارس الدينية والقطاع الحريدي (بند ٦).

اتفق الطرفان على تشكيل لجنة بالتناصف لتعديل «قانون كيمنتس»، الذي تم تمريره في الكنيست في ٥ نيسان ٢٠١٧ ، ويقوم على تعديل فصل الإنفاذ والعقاب من قانون التخطيط والبناء، وكذلك تعديل العديد من القوانين الأخرى، بهدف زيادة الإنفاذ ضد جرائم البناء. إن أحد العناصر الأساسية في القانون هو زيادة العقوبات التي يمكن فرضها على مرتكبي «جرائم» البناء غير المرخص، وخاصة من خلال تشديد العقوبات الاقتصادية عليهم. بالإضافة إلى ذلك ، قام القانون بتسهيل الأدوات الإدارية التي تسمح بهدم البناء غير القانوني. تمنح أحكام القانون موظفا إداريا صغيرا صلاحية الاتهام وإصدار الحكم وفرض الغرامة، التي تفوق غرامات المحاكم بخمسة أضعاف وتصل إلى ٣٠٠ ألف شيكل، وقد اعترفت ايليت شاكيد (وزيرة العدل السابق) بأنّ القانون مخصص للعرب، ولأنّ «الموشافيم»[١٩] تضرروا من هذا القانون قام نتنياهو بتجميده في الموشافيم فقط (وهذا يفسر موافقة نتنياهو على تعديل القانون). بعد سنة من تطبيق القانون

يتضح لنا من خلال بنود الاتفاق الائتلافي والتصريحات التي أطلقها نتنياهو بأنّه مصمم على تنفيذ الضم، وسيبذل قصارى جهده حتى لا تتم عرقلة الأمر سواء من حلفائه الأميركان أو غيرهم.

كانت الحصيلة في أوساط الفلسطينيين كالتالي: غرامات بـ ١٥ مليون شيكل، و١٥٤ حالة وقف وإزالة للأبنية.[٢٠]

رابعاً: الشق السياسي

ورد في الاتفاق بندان (٢٨+ ٢٩)، يتعلقان بالبرنامج السياسي الذي ستسعى الحكومة لتنفيذه، والمتمثل في ضم مناطق في الضفة الغربية، وتطوير اتفاقيات السلام مع «الجوار» وخصوصاً في مجال التعاون في مكافحة كورونا، في إشارة لاتخاذ التعاون في مكافحة الوباء كذريعة لتعميق حالة التطبيع مع بعض الدول العربية. وقد أشار البندان إلى ضرورة التنسيق بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ رؤية ترامب للسلام (صفقة القرن)، وذلك فيما يتعلق بالخرائط والتواصل مع الأطراف الدولية، ليتم عرض الاتفاق على الولايات المتحدة حول البدء في تنفيذ الضم بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١، وذلك بعد إقراره في الحكومة أو الكنيست. لكن الاتفاق الائتلافي برمته لم يتطرق من قريب أو بعيد لكيفية التعامل مع السلطة الفلسطينية، فتم تجاهلها بشكل تام، في رسالة موجهة للرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية ومن خلفها منظمة التحرير الفلسطينية «م.ت.ف»، بأنّ هذا الائتلاف الحكومي لا يعتبرهم «شركاء» في عملية السلام، وأن هدف الائتلاف الأساسي هو تطبيع العلاقة مع الدول العربية، دون إعطاء أي اعتبار للفلسطينيين.

بالرغم من هذا التجاهل المقصود لوجود السلطة الفلسطينية؛ إلا أن ذلك لا يعني نفي احتمالية سعي الائتلاف الحاكم لخوض مفاوضات «ديكورية» مع السلطة. فقد عبر سفير الولايات المتحدة في إسرائيل دافيد فريدمان عن موقف إدارة ترامب من هذا الأمر، أثناء مقابلة أجرتها معه صحيفة «إسرائيل اليوم». بقوله «عندما يكتمل رسم الخرائط، وعندما توافق الحكومة الإسرائيلية على وقف بناء المستوطنات في الجزء الذي لن تفرض عليه سيادتها من المنطقة (ج)، وعندما يوافق رئيس الوزراء على التفاوض مع الفلسطينيين على أساس خطة ترامب للسلام، (والذي وافق عليها بالفعل من اليوم الأول لطرحها)، عندما يحدث ذلك، سنعترف بسيادة إسرائيل على المناطق التي تعتبرها الخطة جزءا من إسرائيل»، وأضاف فريدمان: «على حكومة إسرائيل أن تعلن عن سيادتها، وفيما بعد سنعلن نحن اعترافنا بها...إنه قرار إسرائيل بالمقام الأول، لذلك عليكم أن تقوموا بذلك أولاً»،[٢١] وأشار فريدمان إلى أنّ اعتراف الولايات المتحدة بعملية الضم سيكون خلال أسابيع من إعلان الحكومة الإسرائيلية عنه.

يتضح لنا من خلال بنود الاتفاق الائتلافي والتصريحات التي أطلقها نتنياهو بأنّه مصمم على تنفيذ الضم، وسيبذل قصارى جهده حتى لا تتم عرقلة الأمر سواء من حلفائه الأميركان أو غيرهم. فقد صرح في الكنيست أثناء إلقاء خطابه لنيل الثقة بالحكومة عن سعيه إلى فرض السيطرة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية، (داعياً حزب «يمينا» إلى الانضمام للحكومة)؛ بقوله: «هذه الأراضي هي مناطق ولادة ونشأة الأمة اليهودية وحان أوان فرض القانون الإسرائيلي عليها وكتابة فصل باهر من تاريخ الصهيونية. كلنا نعرف أن مئات الآف المستوطنين في يهودا والسامرة من أخوتنا وأخواتنا سيبقون دائما في أراضيهم كجزء من أي تسوية سلام مستقبلية، وحان الأوان أن الشعب الفلسطيني وأيضا من يتواجدون في هذا البرلمان سيعترفون بذلك. وحان الأوان أن كل من يؤمن بحقوقنا العادلة في أرض إسرائيل

لا نجازف إن ادعينا بأنّ الاتفاق الائتلافي والخطوط العريضة لهذه الحكومة يؤبّنان بشكل رسمي صيغة "حل الدولتين". فعدا عن تجاهلهما الإشارة لهذه الصيغة أو حتى لمفاوضات سلام مع الفلسطينيين، أو لكيفية التعامل مع السلطة الفلسطينية، أو إعطاء أي اعتبار لوجودها، فإنهما يؤكدان على تنفيذ عملية الضم، بالتنسيق مع الإدارة الأميركية.

سينضم إلى الحكومة برئاستي من أجل قيادة هذه الخطوة التاريخية معا. كل موضوع السيادة مطروح على جدول الأعمال فقط بسبب قيامي بالعمل شخصيا من أجل دعمه خلال ثلاث سنوات كاملة بشكل علني وخفي».[٢٢]

خامساً: كيف يمكن أن تسقط الحكومة؟

تتمتع حكومة نتنياهو/ غانتس بقاعدة برلمانية واسعة، فقد صوت لصالح تشكيلها ٧٣ عضو كنيست مقابل معارضة ٤٦. يمكننا القول بالاستناد على متابعة التصريحات الصحافية للطرفين بأنه لا يوجد توجه لدى أي منهما نحو خوض انتخابات جديدة مبكرة، ما يعزز الانطباع باستمرار الحكومة في أداء أعمالها حتى انتهاء مدة الاتفاق بين الطرفين، إلا أنّ الاتفاق أشار إلى عدة حالات يمكن بموجبها إسقاط الحكومة أو حلها. فعدا عن احتمالية حصول خلاف بين الطرفين وذهاب أحدهما للتحالف مع المعارضة لإسقاط الحكومة، فقد نص الاتفاق في حال لم يتمكن الطرفان من تمرير التصويت على الميزانية في الكنيست خلال الـ ٦ شهور من تأدية الحكومة القسم، يتم حل الكنيست والدعوة إلى انتخابات مبكرة. كما أشارت ملاحق الاتفاق إلى إمكانية إسقاط الحكومة في حال تقدم ١٢ عضو كنيست من التكتل الذي ينتمي له رئيس الحكومة، بطلب للكنيست بسحب الثقة من رئيس الحكومة (الذي سيكون بالضرورة رئيسا لحزبهم). كما أشارت الملاحق إلى حالة أخرى يمكن من خلالها أن تسقط الحكومة، وهي فشل الحكومة في تمرير ميزانية سنة ٢٠٢٢، فقد نص الاتفاق في حال مرت ٦ أشهر من بدء السنة المالية لعام ٢٠٢٢، ولم تقر الميزانية فإنّ ذلك سيقود إلى حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة.

ما لم يطرأ حدث دراماتيكي على الساحة السياسية الإسرائيلية، فالأرجح هو استمرار الحكومة طوال مدة السنوات الثلاث، مع احتمال التمديد لها لسنة أخرى. فكلا الطرفين قد أرهقا من خوض الجولات الانتخابية، وتوصلا إلى هذا الاتفاق بعد ترسخ القناعة بعدم جدوى خوض جولة انتخابية رابعة، لا يعتقد بأنه ستغير الخارطة السياسية. علاوة على ذلك، خرج كلا الطرفين رابحاً من هذا الاتفاق؛ ضمن نتنياهو عدم سن قانون يمنعه من تولي رئاسة الحكومة أثناء محاكمته، وحصل أرزق أبيض على حصة من الكعكة السياسية تفوق حجم مقاعده في الكنيست. على الرغم مما سبق، تبقى احتمالية سقوط الحكومة قائمة، فالساحة السياسية الإسرائيلية دائمة التقلب، أخذا بعين الاعتبار أن الاتفاق بين الطرفين احتوى بنودا تضمن استمرار الحكومة، تحسباً لتنحي نتنياهو نتيجة استقالته في حال تمت إدانته بإحدى قضايا الفساد التي يحاكم بها. وهذا أمر مستبعد، لأن محاكمته (كما جرت العادة في هذا النوع من المحاكمات) ستستغرق سنوات، وحتى لو تمت إدانته واضطر للاستقالة، فقد نص الاتفاق على أنه في حالة استقالة رئيس الحكومة (والمقصود بذلك نتنياهو) سيحل محله عضو من نفس حزبه. وبالتالي سيحل محل نتنياهو شخص آخر يختاره حزب الليكود.

الخلاصة والاستنتاجات

لا نجازف إن ادعينا بأنّ الاتفاق الائتلافي والخطوط العريضة لهذه الحكومة يؤبّنان بشكل رسمي صيغة «حل الدولتين». فعدا عن تجاهلهما الإشارة لهذه الصيغة أو حتى

لمفاوضات سلام مع الفلسطينيين، أو لكيفية التعامل مع السلطة الفلسطينية، أو إعطاء أي اعتبار لوجودها، فإنهما يؤكدان على تنفيذ عملية الضم، بالتنسيق مع الإدارة الاميركية، دون الالتفات إلى وجود طرف فلسطيني. من الواضح أنّ هذا الائتلاف الحكومي عازم على اغتنام هذه الفرصة التاريخية، والأجواء الجيوسياسية المواتية، المتمثلة بإدارة أميركية صهيونية، وانقسام فلسطيني، وتشرذم وضعف عربي، ولهاث من بعض الدول العربية لإقامة تحالف مع إسرائيل بذريعة مواجهة «الخطر الإيراني». علاوة على ذلك؛ وكمؤشر إضافي على دفن صيغة «حل الدولتين»، فقد نصت الخطوط العريضة لسياسات الحكومة بشكل واضح على السعي لترسيخ يهودية الدولة، والعمل بشكل دؤوب على تعزيز الاستيطان.

من المرجح ألا تبادر هذه الحكومة بشن حرب على غزة. وذلك لعدة أسباب من أبرزها: أنّه لأول مرة منذ حوالي ٤ سنوات يتولى وزارة الحرب الإسرائيلية جنرال (غانتس)، وليس سياسيا حزبيا يغلب عليه الطابع «المدني»، يهدف إلى بناء مجد شخصي من خلال توليه هذه الوزارة، ليعوض «النقص» في سيرته الشخصية وللظهور بمظهر المحافظ على الأمن. ولطالما غلب على المؤسسة العسكرية في التقييمات المعلنة والتي يتداولها الإعلام الإسرائيلي، بأن بقاء الوضع على ما هو عليه فيما يتعلق بغزة، هو الأفضل لإسرائيل. بل إن المؤسسة العسكرية تذهب باتجاه التوصية بتقديم «تسهيلات» لغزة، للمحافظة على «الهدوء» القائم، لذلك من المتوقع ألا يخرج غانتس عن هذا التوجه، وإن كان القرار النهائي بيد نتنياهو الذي يميل لعدم شن حرب في الوقت الحالي. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الحكومة وضعت نصب عينيها تنفيذ عملية الضم للأغوار والمستوطنات، لذلك ستسعى لعدم التشويش على هذه العملية، بالامتناع عن الانجرار لحرب مع غزة. والأهم من ذلك؛ أنّ هذه الحكومة تهدف إلى معالجة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا والذي تسبب بارتفاع نسبة البطالة إلى ٢٥٪ (ما يقدر بمليون شخص)، ومن المتوقع أن يتسبب الفيروس في عجز الموازنة بنسبة ١١٪، وأن يكون النمو سلبياً هذا العام. بالإضافة إلى ذلك، تضخم ديون الدولة والتي وصلت بالفعل إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما دفع قادة الجيش للقبول بالتنازل عن ٣٠٪ من المصاريف «الفنية» للجيش في الميزانية المقرر إتمامها.[٢٣] بالاستناد على ما سبق، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، من غير

حكومة نتنياهو وغانيتس: سفينة بربّانين.

المتوقع أن تخوض إسرائيل الحرب المكلفة ماديا، في حال لم يطرأ أي تطور دراماتيكي، فمن غير المتوقع أن تبادر الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى شن حرب جديدة على غزة.

أعاد نتنياهو تموضع الأحزاب الإسرائيلية عبر التشكيلة الحكومية الجديدة، ما تسبب في انشقاق بعض الأحزاب، وإعادة تشكل بعضها. فانسلخ أزرق أبيض بقيادة غانتس عن القائمة الانتخابية التي خاض على أساسها الانتخابات وتضم حزب يوجد مستقبل برئاسة تومي لبيد، وحزب تيلم بقيادة موشيه يعلون، اللذين فضلا البقاء في المعارضة. فيما انشق ديرخ آرتس عن حزب تيلم وانضم للحكومة تحت تكتل أبيض ارزق. بينما انفرط عقد القائمة الانتخابية التي ضمت حزب العمل وغيشر وميرتس. فانضمت إيشر برئاسة أورلي ليفي/اباكسيس إلى الحكومة عبر تكتل الليكود. فيما انضم حزب العمل للحكومة عبر تكتل أزرق أبيض، وبقي ميرتس في المعارضة. أمّا اليمين المتدين فقد ناله جانب من هذه التغيرات، فقد انشق حزب البيت اليهودي برئاسة رافي بيرتس عن القائمة الانتخابية «يمينا»، والتي ترأسها في الانتخابات وزير الدفاع السابق نفتالي بينت، وتضم في عضويتها ثلاثة أحزاب وهي: اليمين الجديد، البيت اليهود، والاتحاد الوطني. ولينتقل اليمين الجديد والاتحاد الوطني إلى صفوف «المعارضة». بالرغم من ذلك، من المتوقع أن تشهد الساحة السياسية الإسرائيلية استقراراً بعد طول غياب نتيجة الانتخابات المتتالية.

يمكننا القول إن هذا الاتفاق استفاد منه الطرفان «win-win situation»، وإن كان بنسب متفاوتة، تناصف الطرفان المكاسب مع أفضلية طفيفة لليكود، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد أعضاء الكنيست من الليكود ٣٦ عضو مقابل ١٦ عضوا

ظاهرياً انتصر نتنياهو؛ لكن للعملة وجه آخر، وهو انتزاع أزرق- أبيض مواقع مهمة ومؤثرة في المنظومة السياسية إذا أحسن إدارتها فسيتمكن من تقليص هيمنة الليكود على مفاصل صنع القرار، الذي تمتع بالهيمنة عليها لسنوات طويلة، وبالتالي قد يؤسس أزرق أبيض في المستقبل لتقاسم السلطة.

لأزرق – أبيض. نجح نتنياهو في تفكيك تحالف انتخابي (أزرق أبيض) شكل خطورة على استمرار تسيده للنظام السياسي الإسرائيلي، واستطاع أنّ ينقذ رأسه من خلال إجهاض ما كانت تسعى له المعارضة من سن قانون في الكنيست، يتم بموجبه منع أي شخص توجه له لائحة اتهام من ترؤس الحكومة. ظاهرياً انتصر نتنياهو؛ لكن للعملة وجه آخر، وهو انتزاع أزرق– أبيض مواقع مهمة ومؤثرة في المنظومة السياسية إذا أحسن إدارتها فسيتمكن من تقليص هيمنة الليكود على مفاصل صنع القرار، الذي تمتع بالهيمنة عليها لسنوات طويلة، وبالتالي قد يؤسس أزرق أبيض في المستقبل لتقاسم السلطة، في محاولة لاستدراك مؤسسة الجيش (من خلال حزب أزرق أبيض) معالجة التغيرات البنيوية التي طرأت على منظومة الحكم بعدما تولى نتنياهو رئاسة الحكومات المتتالية، فبعدما كانت مؤسسة الجيش هي المنتج شبه الحصري للقيادات السياسية، تحولت الأمور في عهد نتنياهو إلى تهميش لدورها، ودور السياسيين القادمين من هذه المؤسسة.

يوفر الاتفاق فترة «تدريب» لغانتس على رئاسة الحكومة في الـ ١٨ شهر الأولى، والتي سيكون فيها نائبا لرئيس الوزراء ولصيقا لنتنياهو، ليتعلم بشكل عملي كيفية إدارة الدولة، والميكانيزمات التي تدار بها الأمور. وإذا أحسن غانتس إدارة الحكومة في الفترة التي سيتولى فيها رئاسة الوزراء، فسيتحول إلى منافس حقيقي ورقم صعب في الانتخابات المقرر عقدها بعد ثلاث سنوات. يرتبط ذلك بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشكل كامل، واستمرار الحكومة. لكن هذا الأمر مشكوك فيه مع شخص مراوغ كنتنياهو، يعمل كل شيء للبقاء كرئيس وزراء، فمن المتوقع أن يتحرك في جميع الاتجاهات من أجل ألا يتحول توقيعه على اتفاق الائتلاف الحكومي، توقيعا على إنهاء دوره كرئيس للوزراء في أي انتخابات قادمة.

حاول أزرق– أبيض حيازة بعض الوزارات التي لها دور في التعامل مع آثار كورونا كوزارة الصحة، لكن نتنياهو أصر على التمسك بهذه الوزارة. نجح أزرق أبيض في تولي حقيبتين سياديتين (الدفاع والخارجية في الفترة الأولى)، بالإضافة إلى حقائب وزارية تتعلق بالشأن الاجتماعي (العمل والرفاه+ العدالة الاجتماعية). ولربما كان الأفضل لمستقبل «أزرق– أبيض» السياسي الابتعاد عن الوزارات التي ستباشر التعامل مع الآثار الاقتصادية والصحية للكورونا (كوزارة المالية والصحة)، مع عدم التخلي بشكل كامل عن الخوض في هذا الجانب وذلك من خلال تولي حقيبتي الاقتصاد والزراعة. من المتوقع أن تكون الفترة القادمة صعبة من الناحية الاقتصادية، وهذا قد يتطلب اتخاذ إجراءات قاسية، في هذه الحالة لن يتحمل أزرق– أبيض المسؤولية المباشرة، وسيوجه اللوم بشكل أساسي للوزارات التي يتقلدها الليكود، لكن في حال تم تجاوز الأزمة بسلام سيتقاسم النجاح مع الليكود على اعتبار أنه شريك في الائتلاف الحكومي.

يستنتج من توزيع المناصب بين الطرفين حرص الليكود على التمسك ببعض الملفات التي تخدم تحالفاته السياسية، كملف الاستيطان (من خلال السيطرة على وزارة الإعمار والإسكان التي لها دور مباشر بعملية الاستيطان). في المقابل ظهر حرص أزرق - أبيض على المحافظة على ما يمكن وصفه آخر قلعة من غزو اليمين المتشدد وهي القضاء، (هذا لا يعني بأن اليمين المتشدد لا يملك ثقلا فيه، إلا أنه حتى اللحظة لا يهيمن عليه)، تجسد هذا الحرص من خلال الإصرار

استطاع الطرفان من خلال الاتفاق وضع الأسس لنظام الحزبين، والذي قد يتطور في لاحق الأيام ليصبح النمط الحزبي السائد، بعد حقبة طويلة من العيش تحت نظام تعدد الأحزاب. فقد تمأسس النظام الحزبي الإسرائيلي منذ النشأة على تعدد الأحزاب، وعدم قدرة أي حزب على تشكيل الحكومة بمفرده، دون اللجوء إلى عقد اتفاقيات ائتلافية مع الأحزاب الصغير.

على تولي حقيبة العدل وتركيبة لجنة تعيين القضاة، وقد دفع نتنياهو ثمن ذلك بالتخلي عن حلفائه في حزب يمينا بقيادة نفتالي بينت، الذي اشترط تولي هذه الحقيبة للانضمام لهذا الائتلاف.

اهتم أزرق- أبيض بتولي مواقع ستقوده للتغلغل في مواقع لها تأثير مستقبلي (كالوزارات ذات الطابع الاجتماعي)، ووزارات لها علاقة بيهود الخارج كوزارة الشتات والهجرة والاستيعاب. كل هذه المواقع إذا أحسن أزرق أبيض إدارتها ستمكنه من مراكمة رصيد انتخابي مستقبلي لجمهور من الناخبين غير المحسومين، والذين في العادة يرجحون الكفة في حالات الاستقطاب الحاد. علاوة على ذلك؛ تبرز أهمية وزارة الدفاع في صنع القادة المستقبليين، فتحديد هوية رئيس الأركان القادم يتحكم به وزير الدفاع، والتجربة التاريخية تقول لنا، بأنّ الخدمة كضابط بارز في الجيش هو عتبة الوصول إلى المواقع المهمة في الدولة. وذلك بالرغم من حالة التهميش التي عانى منها خريجو المؤسسة العسكرية في حكومات نتنياهو المتتالية، لكن ذلك قد يتغير في وجود حزب أزرق أبيض القادم من رحم المؤسسة العسكرية ويترأسه جنرالان (بيني غانتس وغابي أشكنازي).

استطاع الطرفان من خلال الاتفاق وضع الأسس لنظام الحزبين، والذي قد يتطور في لاحق الأيام ليصبح النمط الحزبي السائد، بعد حقبة طويلة من العيش تحت نظام تعدد الأحزاب. فقد تمأسس النظام الحزبي الإسرائيلي منذ النشأة على تعدد الأحزاب، وعدم قدرة أي حزب على تشكيل الحكومة بمفرده، دون اللجوء إلى عقد اتفاقيات ائتلافية مع الأحزاب الصغير. وبالتالي سينعكس ذلك مستقبلاً على التحرر من ابتزاز الأحزاب الصغيرة وخصوصاً المتدينة. تجسد ذلك في الاتفاق بعدة بنود على رأسها، بند الميزانية الذي سيصوت عليه لسنتين، وذلك لتجنب الابتزاز السنوي للأحزاب. يضاف إلى ذلك إلزام جميع أعضاء الائتلاف الحكومي بالتصويت على مشاريع القوانين التي يتم إقرارها سلفاً في الحكومة، وعدم السماح لأي عضو كنيست ينتمي لأحزاب الائتلاف الحكومي بتقديم مشروع لقانون (بشكل منفرد أو جماعي) تعارضه الحكومة، أو يتعارض مع بنود الاتفاق. علاوة على نزع فتيل أي أزمة مستقبلية بين مكونات الائتلاف كقانون التجنيد.

يحرم الائتلاف الحكومي الحالي المعارضة من أي دور مؤثر، فقد جرت العادة على تولي المعارضة رئاسة بعض لجان الكنيست (وقد انتقدت العليا ذلك)، إلا أن طبيعة الائتلاف الحالي القائم على التناوب جعل من رئاسة لجان الكنيست أداة لممارسة طرفي الائتلاف الرقابة على أداء الوزارات التي لا يديرها. دفع هذا الاستئثار بلجان الكنيست موشيه يعلون رئيس حزب تيلم القابع في المعارضة للتعبير من خشيته من تحول النظام السياسي الإسرائيلي من الديمقراطية إلى ما يشبه الديكتاتورية.[٢٤]

لكن كل ما سبق ذكره، لا يعني بأن المنظومة السياسية الإسرائيلية قد تغيرت، فالحديث يدور هنا عن تكتلين حزبيين تتطابق برامجهما السياسية، والفرق بينهما شكلي، فنحن نتحدث عن أحزاب سياسية إسرائيلية تتوزع ما بين اليمين المتدين المتشدد مقابل اليمين الوطني المتشدد، والاختلاف بين التكتلين يتمركز على من يدير المنظومة لا على المنظومة نفسها. وهذا ما يدفعنا للاستنتاج بأن هذا الاتفاق قد يؤسس لتغيير النظام الحزبي الإسرائيلي باتجاه نظام الحزبين، لكنه لن يغير المنظومة نفسها والقائمة على أساس مفهوم الاستعمار الاستيطاني.

الهوامش

١. موقع الكنيست الإسرائيلي، نص اتفاق الليكود وأزرق أبيض، ٢٠٢٠/٤/٢٣. (بالعبرية) https://bit.ly/3fy8bQj

٢. موقع الكنيست الإسرائيلي، الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الـ ٣٥. (بالعبرية) https://bit.ly/2TjdvgS

٣. المحكمة العليا الإسرائيلية، التماس ٢٥٩٢/٢٠. (بالعبرية)
https://bit.ly/3cdPhMm

٤. قضت المحكمة بانه لا يوجد في القانون ما يمنع عضو كنيست موجه له لائحة اتهام من تولي رئاسة الوزراء.

٥. موقع الكنيست الإسرائيلي، إعلان محدث من رئيس الوزراء كتلة الليكود وكتلة أزرق أبيض، ص: ٥. (بالعبرية). https://bit.ly/3fOdsmE

٦. واي نت، نتنياهو حول تضخم الحكومة: تكلفة منخفضة مقارنة بانتخابات إضافية، ٢٠٢٠/٥/١٧. (بالعبرية).
https://bit.ly/2WH7D2M

٧.

٨. موقع الكنيست الإسرائيلي، اتفاق الليكود ويهودات هتوارة، ٢٠٢٠/٥/١٣، بند ١٤، ص: ٤. (بالعبرية) https://bit.ly/2TbOzb2

٩. موقع الكنيست الإسرائيلي، لجان الكنيست، ٢٠٠٤.
https://bit.ly/36ANu1K

١٠. موقع الكنيست الإسرائيلي، الاتفاق بين ازرق وديرخ آرتس، ٢٠٢٠/٥/١٣، بند ١٥، ص: ٢. (بالعبرية). https://bit.ly/2X1fVSo

١١. موقع الكنيست الإسرائيلي، اتفاق الليكود وشاس، مصدر سابق، بند ١٥، ص: ٤.

١٢. المحكمة العليا الإسرائيلية، مصدر سابق، ص: ١٨.

١٣. «قانون معمول به في البرلمان النرويجي يلزم الوزراء، فيما عدا رئيس الوزراء، بالاستقالة من عضوية الكنيست خلال فترة عضويتهم في الحكومة واستبدالهم بآخرين ضمن القائمة الانتخابية للحزب، مع الاحتفاظ بحقهم في العودة إلى الكنيست على حساب الأعضاء البديلين، في حال استقالتهم من الحكومة. واستند مؤيدو هذا القانون في إسرائيل على إبراز مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية (الكنيست) وبين السلطة التنفيذية (الحكومة)، بحيث تترك المسألة التشريعية بيد ١١٩ عضو كنيست (مع الافتراض أن رئيس الحكومة يبقى محتفظًا بعضويته في الكنيست).وهناك ادعاء آخر أن الهدف من وراء تبني هذا القانون هو لزيادة عدد السياسيين في المناصب الرسمية (الحكومية)، وبالتالي إلى زيادة تأثيرهم السياسي لمصالح الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي. اتبعت الطريقة في إسرائيل في الماضي كما هو منصوص عليه في القانون النرويجي، حيث أن وزراء قدموا استقالاتهم من الكنيست، واحتل مكانهم نشطاء من أحزابهم، ولكن دون توفر فرصة عودتهم إلى الكنيست بعد استقالتهم من عضوية الحكومة. بادر مناحيم بغين حين كان عضوا في الكنيست إلى تعديل في بند رقم ٢١ (ب) لقانون أساس: الحكومة (١٩٦٨)، مفاده أن استقالة من عضوية الكنيست توقف عضوية المستقيل في الحكومة، إلا أن هذا البند قد أُلغي من النص الجديد للقانون ذاته من العام ١٩٩٢. وتبنى الائتلاف الحكومي المبرم بين مجموعة من الأحزاب في إسرائيل في أعقاب انتخابات الدورة الرابعة عشرة للكنيست، القانون النرويجي. إلا أن تجربة العمل وفق هذا القانون أثارت جدلاً واسعًا في أوساط مختلفة في الكنيست الاسرائيلي. فتم تجميد اقتراح تطبيق القانون في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٦، ثم اتخذت الحكومة في كانون الأول ١٩٩٧ قرارًا بتحويل القانون إلى الأرشيف. وكان ذلك أثناء دورة حكومة بيبي نتنياهو. ولما كُلف أيهود باراك بتشكيل حكومة جديدة في أعقاب انتخابات الكنيست الخامسة عشرة وعد مرشحي قائمة حزبه (إسرائيل واحدة) بأن يسعى إلى إعادة تجديد مبادرة القانون النرويجي ولكنه لم يفعل. وهكذا، كان مصير هذا القانون الفشل في التطبيق في إسرائيل». (المصدر: مركز مدار، قانون نرويجي في إسرائيل، موسوعة المصطلحات. https://bit.ly/3fqUx18)

١٤. محكمة العدل العليا الإسرائيلية، مصدر سابق، ص: ٢٠.

١٥. صحيفة «إسرائيل اليوم»، بعد انتقادات العليا: جمد أزرق - أبيض القانون النرويجي، ٢٠٢٠/٥/٥. (بالعبرية)
https://bit.ly/2Wv6XfC

١٦. موقع الكنيست الإسرائيلي، مصدر سابق، البند ٥، ص: ٥.

١٧. على الرغم من ذلك أعلنت الأحزاب الدينية وقتئذ رفضها للقانون، وقالت إنها لن تقبل «فرض قيود على دارسي التوراة». ويبدو ظاهرياً بأن المتدينين يعارضون القانون، لكنهم داخليا راضون عنه، لأنه قدم تنازلات لهم عبر تخفيف العقوبات أو الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد رافضي الخدمة العسكرية منهم. (المصدر: وكالة الأناضول، قانون التجنيد في إسرائيل يشق صفوف المعارضة ويهدد الائتلاف الحكومي، ٢٠١٨/٧/٣. https://bit.ly/3dq7ExJ)

١٨. موقع الكنيست الإسرائيلي، اتفاق الليكود والبيت اليهودي، ٢٠٢٠/٥/١٣. (بالعبرية) https://bit.ly/2ZfklaS

١٩. مستوطنات العمال داخل إسرائيل.

٢٠. موقع عرب ٤٨، المحامي قيس ناصر: هذا ما جنيناه من قانون «كيمنتس» منذ تطبيقه، ٢٠١٩/٩/٢١. https://bit.ly/3bfSrxV

21. Israel Hayom،›For Israel to give up Hebron and Beit El is like the US giving up the Statue of Liberty", 5\8\2020. https://bit.ly/2xRlKJu

٢٢. موقع الكنيست الإسرائيلي، نتنياهو، غانتس ولبيد تحدثوا في افتتاح الجلسة العامة لتشكيل الحكومة الخامسة والثلاثين، ٢٠٢٠/٥/١٧. (بالعبرية) https://bit.ly/3bIiMF8

٢٣. واي نت، من كورونا إلى نتفليكس: المهمات المركزية للحكومة الجديدة، ٢٠٢٠/٥/١٧. (بالعبرية) https://bit.ly/2X9XJGh

٢٤. واي نت، يعلون ل واي نت: اوحانا للأمن الداخلي من أجل إحباط التحقيقات مع نتنياهو، ٢٠٢٠/٥/١٣. (بالعبرية)
https://bit.ly/3ctHUQY